

الأردن (الدقيقة 40:10 من الفيديو المرفق)

يرحب الأردن باتخاذ مجلس الأمن للقرار الذي تقدمنا به اليوم والذي يعكس حرص الأردن المستمر على عودة الاستقرار والأمن إلى اليمن الشقيق في أسرع وقت ممكن. لقد أدت الممارسات غير المسؤولة للحوثيين وأعدائهم، واستمرار إجراءاتهم الأحادية الجانب، وعدم انصياعهم لقرارات مجلس الأمن، إلى اعتماد المجلس لقرار بموجب الفصل السابع، يفرض من خلاله التزامات على الدول بحظر تسليح مجموعة من الأفراد الضالعين في أعمال تهدد السلم أو الأمن أو الاستقرار في اليمن. وفي خطوة تعكس عزم المجلس على استخدام نظام الجزاءات لردع كل من يثبت ضلوعه في أعمال تهدد السلم أو الأمن أو الاستقرار في اليمن، يفرض المجلس اليوم على كل من عبد الملك الحوثي، زعيم جماعة الحوثيين، وأحمد علي عبد الله صالح، حظرا للسفر وتجميدا لأصولهما، بالإضافة إلى حظر توريدهما بالأسلحة أو توريد كل من يتصرف بالنيابة عنهما أو بتوجيه منهما. وانطلاقا من تأكيد المجلس على أهمية الحوار والحل السياسي للأزمة اليمنية، يطلب القرار إلى الأمين العام تكثيف مساعيه الحميدة لاتاحة استئناف عملية الانتقال السياسي، على النحو المبين في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، حاثاً جميع الأطراف اليمنية على حضور مؤتمر يعقد في الرياض لمواصلة عملية دعم عملية الانتقال السياسي في اليمن، بناء على الدعوة التي وجهها الرئيس اليمني، الذي أكد المجلس مجددا اليوم على دعمه وشرعيته. ووفقا للقرار) 2015 ( 2216 ، فإن المجلس يرسم لوقف العنف في اليمن، يتأتى من خلال تهيئة الظروف الكفيلة بذلك، وأهمها التزام الحوثيين بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها هذا القرار الذي يطالبهم فوراً ودون قيد أو شرط بجملة من الأمور، من بينها الكف عن استخدام العنف، وسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، والتخلي عن جميع الأسلحة الإضافية التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، والامتناع عن الإتيان بأي استنزافات أو تهديدات ضد الدول المجاورة لليمن. أما فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فإن القرار يراعي ضمان تيسير قيام الدول المعنية والمنظمات الدولية بإخلاء مدنييها والأفراد التابعين لها من اليمن، ويضمن انسياب وصول المساعدات الإنسانية وتسهيل إجراءات الإخلاء، وينوه إلى تأسيس وقفات إنسانية حينما يكون ذلك مناسباً، وبالتنسيق مع الحكومة اليمنية. ونود التأكيد هنا على أن المعاناة الإنسانية في اليمن تجلت ووصلت ذروتها حينما لم

تمثل جماعة الحوثيين لقرارات مجلس الأمن ونداءات المجتمع الدولي وجامعة الدول العربية، الأمر الذي نسف عملية الانتقال السياسي وأزم الحالة الإنسانية والأمنية في اليمن. إن اتخاذ المجلس لهذا القرار بموجب الفصل السابع يبعث برسالة قوية وصارمة للحوثيين ومواليهم ولكل من يحاول تهديد أمن واستقرار اليمن وتستدعي من كل الأطراف الاستماع لها بعناية وجدية، مؤكداً استعداداه لاتخاذ المزيد من التدابير في حال عدم قيام أي طرف من الأطراف اليمنية بتنفيذ هذا القرار والقرار (. 2015 ( 2201 وختاماً، إن تدهور الحالة السياسية والأمنية في اليمن يشكل تهديداً خطيراً ومتزايداً لدول الجوار. وينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن مراعاة الانعكاسات الأمنية والسياسية المحتملة على المنطقة برمتها ومواصلة الاستماع لشواغل دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن تفاقم الأوضاع المتدهورة في اليمن سيمنح التطرف والإرهاب فرصة أكبر للسيطرة والتمدد وانتشار خطره بشكل أكبر، وتهديد الشرق الأوسط وعلى الأخص دول الجوار في مناطق الخليج العربي.

FOR TRAINING PURPOSES ONLY